

**الزراعة تتوقع إنتاج ١٤٥ ألف طن الزيتون متراجعاً بنسبة ٢٤ بالمائة بسبب الجفاف**

الحصول فيها على أفضل كمية من الزيت وأعلى جودة. كما دعت الوزارة المزارعين إلى مراعاة الشروط الجيدة في القطاف المحافظة على سلامة الشمار وهي: اختيار الطريقة المناسبة للقطاف للتقليل من الأضرار الميكانيكية المسببة للرضوض وتشوه الشمار المحافظة قدر الإمكان على سلامتها، والأهم عدم خلط الشمار المتتساقطة على الأرض ذات الجودة المنخفضة مع الشمار المققوفة من الأشجار، إضافة إلى تعبئة الشمار بالصناديق البلاستيكية التي تتضمن المحافظة على جودة أفضل للشمار مقارنة مع التعبئة بأكياس الخش أو البلاستيكية التي تسبب تكدس الشمار وزيادة معدل تفتها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة داخل الأكياس ويصبح وسطاً مناسباً لنمو الأعغان والفتريات والخامائر التي تفرز أنزيمات تساهم في تحلل الزيت وزيادة نسبة الأسيد، وبالتالي تدني مستوى الجودة ومن ثم زيادة عمليات الأكسدة الذاتية وارتفاع رقم البيروكسيد، وهذا يؤدي إلى ترثخ وفساد الزيت بشكل أسرع، بالإضافة إلى تأثيرها بشكل كبير في الخواص التدوائية والحسية نتيجة ظهور العديد من التكاثفات السلبية. والإسراع قدر الإمكان في عصر الشمار بعد القطاف ثم اختيار المعاصرة المناسبة التي تطبق الشروط المناسبة الصحيحة والصحية الجيدة للحصول على زيت زيتون عالي الجودة.



هناك

جودة الثمرة. ومن الجدير ذكره أن الوزارة كانت قد دعت مزارعي الزيتون إلى الاهتمام باختيار الموعد المناسب للقطاف والذي يتحدد وفقاً لصنف الزيتون وكثافة المحصول على الأشجار، إضافة إلى الفنون المناخية والموقع الجغرافي للبساتن وظروف البيئة ونوع التربة، ونوعية الزيت المستهدفة وإدارة الري وبشكل عام يمكن تقدير النضج في الثمار والدخول في القطاف عندما يتلون نحو (٦٠) بالمائة من الثمار وهي الفترة التي يمكن للظروف وما تأمله هو أن يكون هناك نسبة جيدة من الأمطار خلال الموسم لزيادة المحصول من الزيت.

ولفتت إلى ضرورة وجود دعم إرشاد وتقني للمزارعين لحقول الزيتون لإعطاء نوعية جيدة من الثمار واتخاذ الإجراءات اللازمة من الوزارة للحد من الظروف الجوية والمناخية التي من الممكن أن تتعكس على الإنتاج.

ونبهت جوهر المزارعين إلى ضرورة مراعاة الشروط الصحية للحفاظ على

**تدن للنصف في إنتاج الزيتون بدمشق**  
٤٤ معصرة تعمل من أصل ٦٧ في كل المحافظة  
إقبال من الصناعيين على إعادة تشغيل معاملهم في حلب  
**مدير الشيخ نجار الصناعية لـ«الوطن»:** دراسة  
لرفع الطاقة الانتاجية لمحطة الكهرباء وشمسة

# تدن للنصف في إنتاج الزيتون بدمشق

أنه تم توزيع المتوفر حينها بعدها حسب الإمكانيات.

وشدد السقا على ضرورة تأمين مستلزمات الإنتاج من المازوت الزراعي والأسمدة قبل موسم الانتاج للحصول على إنتاجية جيدة وأفضل.

من جانبه أكد رئيس دائرة الأشجار المثمرة في مديرية زراعة حمص ناجي ساعد لـ«الوطن» أن الحالة العامة لحمل الزيتون في مختلف المناطق التي تتم فيها زراعته على امتداد المحافظة من متوسطة إلى خفيفة، موضحاً أن حالة الحمل خفيفة في مواقع ومتوسطة في مواقع أخرى، لافتاً إلى أن الإصابات الحشرية في الزيتون كانت خفيفة وبسيطة هذا العام ومن دون العتبة الاقتصادية وأنه تم مكافحة كل الآفات التي أصابت بعض الأشجار في بعض المناطق من دون أن تؤثر في الإنتاجية بشكل ملحوظ.

وأشار ساعد إلى تدني وانخفاض كميات الإنتاج خلال هذا الموسم بنحو النصف مقارنة بالعام الماضي، مبيناً أن سبب ذلك يعود للظروف الجوية التي كانت سائدة من ارتفاع درجات الحرارة العالية وموجة الحر التي حدثت خلال فترة الإزهار والعقد لأشجار الزيتون وأن أغلب الزهر سقط على الأرض جراء ذلك، إضافة إلى أن الزيتون معاعون بطبيعته هذا العام، حيث إن الزيتون يحمل كثيراً في عام ويقل حمله في العام الذي يليه.

وبين ساعد أن زراعة الزيتون تتركز في كل مناطق المحافظة وريفيها لكون شجرة الزيتون بذاتها مع الجميع المناطق، مشيراً إلى أن المساحة المزروعة باشجار الزيتون على امتداد المحافظة تبلغ نحو ٦٥ ألف هكتار، منها ١٢,٥ ألف هكتار سقي و٨٤ ألف هكتار بعل، ويبلغ عدد الأشجار المزروعة بشكل إجمالي بالمحافظة نحو ١٦ مليون شجرة زيتون، منها

حمص - نبال إبراهيم

يَنْ مدِير مدينتَة الشِّيخ نجَار الصناعيَّة في حلب حازن عجان أَنَّه بِدِيَّ  
الْعَمَل عَلَى شُق الْطَّرَق الرَّئِيسِيَّة لِلْمَحَطة الكهروشمسية من قِبَل  
المُؤسِّسَة العَامَة لِتَولِيدِ الْكَهْرَباء، وَذَلِك بَعْد أَنْ تَمْ إِنْجَازُ مُخْطَطَات  
التسويفيَّة وَقْشَطُ التَّرْبَة الزَّرَاعِيَّة.  
وَأَمْضَى عجان فِي تَصْرِيفِ «الْوَطَن» أَنَّه مِنَ المُتَقْمَدِ لِإِنْجَازِ الْمَحَطة

يزيد على النصف مقارنة بالملوء الماضي، مبين أنهم لم يستطعوا فلاحة أراضيهم لارتفاع أحواض الحراثة في ظل نقص السيولة المائية وعجزهم عن تأمين حاد محاصلتهم من الأسمدة المازوت الزراعي رغم المطالبات الكثيرة، مشيرين إلى تخوفهم عدم مقدرتهم على تعويض كل الإنتاج وما يتسببه ذلك من خسارة فادحة وكبيرة تعود على عاتهن بدوره رئيس فرع اتحاد الفلاحين في حمص يحيى السقا أكد «الوطن» تدفق إنتاج محصول الزيتون هذا العام مقارنة بالعام الماضي، عازياً سبب ذلك لعدة تأمين مستلزمات الإنتاج بشك كافٍ من جهة، والظروف الجوية التي كانت غير ملائمة من جهة أخرى.

وأوضح أنه يوجد مساحات واسعة وكبيرة من الأراضي المزروعة باشجار الزيتون لم يتم حراثتها وفلاحتها نظراً لارتفاع أجور اليد العاملة والحراثة بشكل عام ونقص السيولة المالية لدى الفلاحين على وجه الخصوص لافتاً إلى أنه لم يتم تأمين مستلزمات الإنتاج من الأسمدة والمازوت الزراعي لل耕耘 خلال فترة التحضير للموسم بكميات كافية ولم يتم التمكن من تأمين سو ٤٠ بالمئة من الحاجة الفعلية.

الأولى مع نهاية العام الحالي والتي سيتم فيها إنتاج ٥٥٠ ميغا واط من الكهرباء لتنعم تغذية المدينة بها، ومن ثم إنجاز باقي المراحل للوصول إلى الطاقة القصوى للمحطة وهي ٣٣٠ ميغا واط، على مساحة ٣٥٠ ألف متر مربع ستدعى المدينة الصناعية بالكامل.

ولفت عجان إلى أنه يجري العمل حالياً على دراسة لتکليف المشروع بربع الأعمال وهو ما سيؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمحطة بنسبة ٢٥ بالمئة وبذلك تصل إلى إنتاج ٤٢ ميغا واط، ويجري العمل حالياً على إيجاد الواقع المناسبة لتنفيذ التوسيع في المحطة.

موضحاً أنه مع تطور الأعمال وزيادة الإنتاج للمنشآت الصناعية في المحطة فإن ذروة الاستهلاك للتيار الكهربائي قد وصلت إلى ٦٠ ميغا واط، وذلك مع دخول منشآت صناعية جديدة في الإنتاج وإدخال خطوط إنتاج جديدة إلى عدد من المنشآت وهو الأمر الذي زاد من الطلب على الطاقة الكهربائية.

مشيراً إلى أن عدد المنشآت الصناعية المنتجة حالياً ضمن المدينة قد وصل إلى ٧١٠ منشآت صناعية تعمل في القطاعات الأربع الرئيسية من غذائية ونسجية وهندسية وكيماوية، إضافة إلى ٢٠٠ منشأة صناعية قيد التجهيز والتأهيل للدخول في العملية الإنتاجية.

مؤكداً أن مؤشرات النمو الاقتصادي في الشيف نجار الصناعية متضade وفهي حالة تحسن تدريجي، ولم تخرج أي منشأة صناعية عن الخدمة، على العكس فهناك إقبال من الصناعيين على تفعيل معاملهم وصيانتها وإعادة تشغيلها، مع وجود مطالب رئيسية من قبل الصناعيين في المدينة تتمثل بضرورة الحاجة لدعم تسويق المنتجات النهائية وتيسيره وصولها للأسواق المحلية والخارجية عن طريق التصدير وذلك للحفاظ على استمرارية هذه المنشآت وزيادة الإنتاج فيها.

وفي سياق آخر أشار مدير الشيف نجار الصناعية إلى الانتهاء من دراسة المنطقة الحرفية وتنفيذ الملاحظات التي سجلها اتحاد الحرفيين وأصبحت بعدها الاتحاد يقوم بتخصيصها للحرفيين، حيث ستكون مخصصة لحرف الحداد، بواقع ٥٠٠ متر مربع حرف.

كما قد دخلت محطة مائية تابعة لاستصلاح الأراضي الزراعية وهي تضخ ٣ أمتار مكعبة وستكون حصة المدينة منها ١ متر مكعب لأغراض المياه الصناعية وسيبدأ الضخ خلال أسبوعين، وستتدنى المنشآت الصناعية بـ٥٠ متر من الحاجة الفعلية.

# **خط الغاز العربي المغذي لمحيط البحر الأبيض المتوسط**



**عبد الهادي شباط** | وفي سؤال لـ«الوطن» عن ساعات التقنين مع تراجع درجة الحرارة خلال السنوات الـ٣٠، كما كان يجري خلال السنوات الأولى من انتشار داعش، أوضح دير علي: «فيما يتعلق بالضرر الذي لحق بالشبكة الكهربائية بين أن الاعتداء الإرهابي، الذي تم تنفيذه بعبوات ناسفة استهدفت خط الغاز المغذي للمحطتين، أدى إلى هبوط ضغط الغاز بشكل مفاجئ على محطة دير علي وفصلها وخروجها عن الخدمة، مقدراً أنها كانت تغذي أكثر من ٥٠ بالمئة من احتياجات سوريا، ما أدى إلى خروج باقي محطات التوليد العاملة نتيجة هبوط تبني تنظيم داعش الاعتداء الإرهابي على خط الغاز العربي المغذي لمحيط تشرين ودير علي أمس الأول، ما أدى إلى انقطاع الكهرباء عن مختلف المناطق السورية، وفقاً لما ذكرته وكالة «رويترز». وأنهى الفنيون في وزارة النفط إصلاح خط الغاز العربي تمهيداً لعودته إلى

توريديات مواد الطاقة (الغاز)  
تحسين توليد الطاقة الكهربائية  
من ساعات وبرامج التقنيين ا  
وزارة الكهرباء بحكم الضرورة  
وأشار أن هناك جهداً في وزار  
يتم على تأهيل وتحديث  
البخارية ومتوقع أن يتم إدخال  
ميغا واط مع نهاية العام الجا  
تم الانتهاء من تنفيذ الخطط له  
الوزارة وحلب والرسين وخار  
البرد.  
ولفت المصدر إلى أن الاعتداء على حق ضرراً  
أيضاً بيرجي توثر ٤٠٠ كيلو فولط ما  
بين محطة دير علي وتشرين مقرراً أن  
تكلفة تأمين البرج الجديد الواحد تتجاوز  
٨٠ مليون ليرة، على حين تعمل ورشات  
الكهرباء لدى الوزارة حالياً على إصلاح  
الضرر الذي لحق بالبرجين وإعادة  
تأهيلهما.  
وكشف المصدر أن برامج التقنيين النافذة  
دبر على وتشرين الحراريتين إلى العمل  
فجر اليوم.  
وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مصدر  
مسؤول في وزارة الكهرباء أن خط الغاز  
العربي كان يؤمّن يومياً نحو ٨ ملايين  
متر مكعب من الغاز لمحطات التوليد خلال  
ال أيام الماضية، على حين كان يؤمّن بحدود  
٢١ مليون متر مكعب في عام ٢٠١٠، مؤكداً  
أنه لن يكون هناك أي تغير في برامج

على شبكة المهراء سقوط مات عليه قبل حدوث الاعتداء على خط الغار العربي في منطقة حران العواميد بريف دمشق ساعتين كهرباء مقابل ٤ ساعات قطع في دمشق وساعة كهرباء مقابل ٥ ساعات قطع في معظم المحافظات.

**تخفيض معدل الفائدة للعسكريين وإعفاء  
من عمولات الاتصال ورسمة الملف**

وين أنه تم السماح بمعدل اقتطاع أكبر لل العسكريين بالثلثة من الأجر الشهري بدلاً من ٤٠ بالمئة كما هو بالنسبة للمدنيين، إضافةً لمن العسكريين عدداً من الأمانات تخفيف معدل الفائدة لحدود ١٠٥ بالمئة وهي فائدة بدلاً من معدل ١٢ بالمئة معدل الفائدة المطبق على الشخصية للمدنيين لدى المصرف التجاري والإعفاء الارتباط ودراسة الملف وغيرها.

وين أنه بالنسبة للضمادات المطلوبة لقرض أكثر من ٥٠ ملايين ليرة سورية يشترط تقديم كفيلي اثنين، حتى للقرض الشخصي بضمانة عقارية فيشتريت أن تغطى ٢٥٠ بالمئة في حال كان المقترض موظفاً في القطاع إذا كان المقترض من الفئات الأخرى فيشتريت أن تغطى العقارية ٢٠٠ بالمئة من قيمة القرض شريطة أن يكون العاملين الدائمين في القطاع العام أو من العسكريين العاملين لدى وزارة الدفاع وممضى على خدمته سنة كما تقدم تعهد من المدير المالي أو محاسب الإدارة.

كما بين المصرف في تصريح له أنه يمكن للمتعامل إضافةً واحد بهدف زيادة مبلغ القرض من خلال زيادته تسديد واحد تكون شروط دخل شريك التسديد هى الدخل على أن تكون المطبقة على دخل المقترض، علماً أن من يحق له نقصها المطبقة على دخل المقترض، علماً أن من يحق له يمكن أن يكون شريك تسديد باستثناء المتقاعدين حيث أنه لا يحق لهم أن يكونوا شركاء في التسديد.

عدل المصرف التجاري السوري تعليمات وشروط القرض الشخصي بهدف تسهيل وتبسيط إجراءات المنح وزيادة عدد المستفيدن من القرض وخاصة الذين لم يتمكنوا من تأمين كفiliين، وقد تناول التعديل الضمادات وأمكانية الاستعانت بشريك في التسديد في بالنسبة للضمانة الشخصية لقرض شخصي حتى ٣ ملايين ليرة سورية سمح المصرف بتقديم كفيل واحد من موظفي القطاع العام أو العسكريين أو كفiliين اثنين في حال عدم كفاية دخل الكفيل الواحد.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير في المصرف أن ما يميز القرض الشخصي لدى المصرف التجاري أنه بعد احتساب نسبة ٤٠ بالمئة من أصل الأجر الشهري لطالب القرض تتم إضافة لها كامل التعويضات والحوافز التي يحصل عليها طالب القرض وهو ما يسمح برفع سقف القرض الذي يمكن الحصول عليه.

وفي مثال توضيحي على ذلك فإن موظفاً أجراه الشهري ١٠٠ ألف ليرة يمكن حسم ٤٠ بالمئة من أجراه الشهري وهو ما يعادل ٤٠ ألف ليرة وفي حال كان يتلقى تعويضاً إضافياً على راتبه الشهري ١٠ آلاف ليرة تضاف إلى ١٠ آلاف ليرة كاملة ليصبح معدل الاقتطاع من أجراه الشهري ٥٠ ألف ليرة وفي هذه الحالة يحصل الموظف على قرض ٣ ملايين ليرة لمدة خمس سنوات ويطلب كفيل واحد يعادل أجراه الشهري أجرا طالب القرض.

## **كيف يمكن أن يقنع المواطن بفعالية الهيئة المركزية للرقابة والتقييم**

لطالما اعتبرت الفساد والاحتياط من معوقات الاقتصاد العالمي، وما التقارير العالمية بهذا الموضوع إلا دليل وإثبات مادي وموضوعي لذلك، فالفساد والاحتياط من أهم تراجع النمو الاقتصادي وصوّلًا لتدمير الاقتصاد في البلدان التي يعتمدان في بعيد، كما أنها من أهم العوامل التي تتلطخ سمعة مؤسسة ما وقطاع ما وصولاً تصنيف كيانات اقتصادية في الدولة المعنية بما فيها اسمها على الصعيد العالمي، ما يترافق مع الفساد مع الاحتياط بضمونه العام سواء أكان احتيالًا ماديًا أم معنويًّا يؤدي في النهاية إلى تراجع المؤشرات الاقتصادية للمؤسسات وللاقتصاد بشكل يحول دون تطوير أو بناء أو نهضة الدول سواء أكانت متقدمةً أو نامية.

وفي هذا الإطار، أشار التقرير الدولي للاحتياط والاستغلال الوظيفي الصادر عن مكافحة الاحتياط الدولي ACFE عام ٢٠١٠ إلى أن المؤسسات تخسر ٥ بالمليار دولاً سنويًّا بسببه، ما يقدر بنحو ٤,٥ تريليونات دولار على مستوى العالم، وذلك تنسحب المؤسسات (العامة والخاصة) إلى تقييد دور السلطات والدوائر فيما يغبة تحجيم الأثر الناجم عن عمليات الاحتياط، فوجود دوائر التدقيق والإلتزام وإدارة المخاطر والهيئات المعنية بالرقابة والتقييس في المؤسسات والخاصة تسعى لهذا الهدف. وقد أولت المعايير الدولية للممارسة المهنية لــ

الداخلية أهمية تمنع المدققين الداخلين بالقدرة الكافية التي تتمكنهم من تقييم الاحتياط في الشركات والمؤسسات، وأن يستطيعوا التتحقق من قيام جميع الإجراءات الحصيفة للحؤول دون ارتكاب احتيال واستغلال المناصب أولويات تقييم المخاطر الخاصة بكل مؤسسة أو شركة أو قطاع، إضافة إلى الوعي اللازم والإهاطة بمؤشرات الاحتياط (الرايات الحمراء Red Flags) متعارف عليه في علم التدقيق، وذلك بغية اكتشاف مدى احتمال حدوث فساد أو في مختلف أنشطة المؤسسات، وهذا ما شارت إليه صراحة المعايير ١٢١٠ و١٢٠٣.

المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقّيق الداخلي، كما ركزت المعايير ١٢٠٠ و١٢٠١ على ضرورة التركيز والتدقيق على الجوانب التي تتضمن مخاطر وتقييد أداء على الجوانب التي قد تتطوي على حدوث عمليات احتيال أو التي حدثت فيها احتيال سابقًا، وكذلك على الجوانب التي تتطلب من المساعدة القابلة المعنية خدمة

رقابية لواجهة ذلك والتركيز في التدقيق عليه، وعدم التهاون فيه.  
وعطفاً عما سبق، فإن ما شهده العالم من تطور تكنولوجى كبير في كل المؤشرات، أحدث تغييرات كبيرة وسريعة في النظم التشغيلية والإدارية المساعدة في أعمال هذه الشركات وفي أولويات العمل المالي والإداري، وهو ما يزيد من تنفيذ الداخلي سواء من حيث تغيير المخاطر الواجب التركيز عليه، أم من توافق هذه التغييرات مع أهداف المؤسسات ومع توقعات أصحاب القرار.  
ويسلط ما نقدم على الرقابة والتدقيق الذي يتم على القطاع العام في سوريا، فالمكلف بهذه المهمة هو الهيئة المركزية للرقابة والتقييم والتي أقرت بالقانون رقم ١٩٨١، والجهاز المركزي للرقابة المالية المحدث بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢٠٠٣ والمكلف مراقبة الحسابات وكل ما له علاقة بها في مختلف أجهزة وجميع المهام الموكلة إليه ذات الصبغة المالية الواردة في متن المادة رقم ٤ من اتفاقية الهيئة المركزية للرقابة والتقييم فقد اعتبرها القانون رقم ٤ هيئة رقابية فقط، أما الهيئة المركزية للرقابة والتقييم فقد اعتبرها القانون رقم ٤ هيئة رقابية مرتبطة برئيس مجلس الوزراء تهدف لتطوير العمل الإداري وحماية المال العام والخدمات للمواطنين، إضافة إلى دورها بالرقابة والتقييم لدى الهيئات المنصوص عليها في المادة (٣) من القانون، بما فيها الوزارات والإدارات والبلديات والمؤسسات والشركات العامة ومديريات الأوقاف ووحدات الإدارة المحلية، إضافة إلى المؤسسات والمنشآت الخاصة التي لها علاقة أو تأثير في التربية والصحة العامة، وأي جهة

الدولة بمعندها فروضاً وسلفاً.

من حيث المبدأ، فإن استقلالية الهيئة وتحرر المراقبين والمفتشين من الظروف التي قدرتهم على القيام بهمماهم بمسوؤلية التدقير الداخلي على نحو غير متخيّز بالغ الأهمية خاصة مع صلاحية رفع تقاريرها لرئيس مجلس الوزراء، وهذا هو المعيار رقم ١١٠٠ من المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والذي حمل عنوان الآراء والمواضوعية، وهذا يتبارى لنا بجموعة من الاستفسارات: هل تتبعية رئيس الوزراء هي إدارية أم هيكلية؟ كما أن فحوى تقارير الهيئة وخطط عملها ونهائيتها يعد أمراً غامضاً للمتابع والمواطن، وبكل تأكيد لا تتكلم هنا عن الملايين والانحرافات المكتشفة في تبقى من أسرار التقارير الرقابية، إلا أنه في الواقع يحق لنا التساؤل عن ماهية هذه الملاحظات، وهل يتم العمل على تصحيح كل الملايين الواردة في هذه التقارير وإحاله المخطئين أو الفاسدين لإجراءات إدارية تبدأ من الإنتشار وصولاً للتحقيق وتطبيق الإجراءات القانونية بحقهم أم إن هذه التقارير مجرد (بريسبيتج) رقابي لا أكثر ولا أقل؟ ما يدفعنا بهذه التساؤلات هو غموض الهيئة، أو لنقل عدم وضوح آلية عملها وفعاليتها، وعدم ظهور نتائج هذا العمل لم نسمع يوماً ما عن تقرير تفتّشى يحاكي سلاماً أو عدم سلامه استثمار بعض الدوائر التابعة لبعض المؤسسات أو المديريات، أو تقرير تفتّشى حول الجهات التي تدار الدولة أو تمنحها سلطاً كالمؤسسة السورية للتجارة، فيما الواقع يقول بوجود الكوكب الانحرافات والتجاوزات في كثير من المؤسسات والشركات العامة من مختلف القطاعات ولتنا فيما ذكره وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك مؤخراً عن وجود ارخاطئة وانحرافات في المؤسسة السورية للتجارة فيما يخص مسألة المواد التغذوية والمواد أبسط الأمثلة وأقلها تأثيراً على متغيرات الاقتصاد الكلي.

كما أن هناك الكثير من الأمثلة عن إحساس المواطن بقصور عمل الهيئة في بعض المؤسسات وحتى في المؤسسات الخاصة ذات العلاقة بالتنمية والصحة يطبلوا بها. ولعل ما ورد في المادة ٤ من قانون الهيئة له محل استغراب كبير حيث على ما يلى: (تحدد في كل وزارة أو إدارة أو مؤسسة أو شركة أو منشأة أو عامة أو وحدة إدارية أجهزة للرقابة الداخلية تتبع الجهة الإدارية، ويعين المأمورون فيها من قبل الوزراء بناء على اقتراح رئيس الهيئة، وهذا التساؤل:

الإجراء سليم؟ وهل تبعية هذه الأجهزة الرقابية للجهة الإدارية التي تعمل فيها استقلالية وموضوعية في عملها ورفع تقاريرها أم إنه من الأهمية بمكان أن تكون تقارير الهيئة نفسها بشكل يكعون فيه استقلالين تماماً عن الجهة الإدارية التي يعلمون فيهما شأن هذا الإجراء إضفاء استقلالية في العمل بعيداً عن تدخل الجهة الإدارية في عمل